



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

## مايكل روبرتس\*: دحض أطروحة دوامة الأجور-الأسعار

ترجمة: مصباح كمال\*\*

نشر النص الإنجليزي للمقال تحت عنوان The wage price spiral refuted في موقع الاقتصادي الماركسي مايكل روبرتس:

<https://thenextrecession.wordpress.com/2022/11/20/the-wage-price-spiral-refuted/>

هل الزيادات "المفرطة" في الأجور تؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تدفع الاقتصادات إلى دوامة الأجور-الأسعار؟ سابقاً وفي عام 1865 دخل ماركس في نقاش، في جمعية العمال العالمية [الأممية الأولى، 1864-1976]، مع عضو مجلس الجمعية توماس ويستون. جادل ويستون، وكان قائد نقابة النجارين، بأن المطالبة بزيادة الأجور لا طائل من ورائها لأن كل ما سيحدث هو أن أرباب العمل سيرفعون أسعارهم للحفاظ على أرباحهم، وبالتالي فإن التضخم سيؤثر بسرعة على القوة الشرائية؛ وستظل الأجور الحقيقية راكدة وسيعود العمال إلى المربع الأول بسبب دوامة الأجور-الأسعار.

رد ماركس بحزم على حجة ويستون. وكان رده، الذي نُشر في النهاية ككراس بعنوان القيمة، السعر والربح [Value, Price and Profit](#)، في الأساس على النحو التالي. أولاً، "تحدث زيادات الأجور عمومًا في مسار ارتفاع الأسعار السابقة" - إنها استجابة للحاق بالركب، وليس بسبب المطالب "المفرطة" وغير الواقعية لأجور أعلى من قبل العمال. ثانيًا، ليس ارتفاع الأجور هو سبب ارتفاع التضخم. إذ جادل ماركس أن هناك العديد من الأمور الأخرى التي تؤثر على تغيرات الأسعار: أي "مقدار الإنتاج (معدلات النمو - م.ر-مايكل روبرتس)، القوى الإنتاجية للعمال (نمو الإنتاجية - م.ر.)، قيمة النقود (نمو عرض النقود - م.ر.)، تقلبات الأسعار في السوق (تحديد الأسعار - م.ر.)، والمراحل المختلفة من الدورة الصناعية" (طفرة أو ركود - م.ر.).



## أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

علاوة على ذلك، "سيؤدي الارتفاع العام في معدل الأجور إلى انخفاض معدل الربح العام، ولكنه لا يؤثر على أسعار السلع." بعبارة أخرى، من المرجح أن تؤدي زيادة الأجور إلى خفض حصة الدخل التي تذهب إلى الأرباح وبالتالي خفض ربحية رأس المال في نهاية المطاف. وهذا هو السبب الذي يجعل الرأسماليين والمدافعين عنهم من الاقتصاديين يعارضون زيادة الأجور. إن الادعاء بأن هناك دوامة في الأجور-الأسعار وأن ارتفاع الأجور يتسبب في ارتفاع الأسعار هو ستار أيديولوجي لحماية الربحية.

هل كان ماركس على حق؟ حسنًا، لقد استمر علم الاقتصاد السائد الحديث في الادعاء بأن الزيادات "المفرطة" في الأجور ستؤدي إلى ارتفاع التضخم وخلق دوامة الأجور-الأسعار. خذ هذه الآراء التالية في خضم تصاعد التضخم الحالي. أولاً، هناك البيان الأخير الذي أدلى به أندرو بيلي Andrew Bailey، محافظ بنك إنجلترا [البنك المركزي]. "أنا لا أقول أنه لا أحد يحصل على زيادة في الراتب، لا تفهموني خطأً. لكن ما أقوله هو أننا بحاجة إلى التحلي بضبط النفس في المساومة على الأجور pay bargaining، وإلا فإنها ستخرج عن نطاق السيطرة."

أو حتى بشكل أكثر وضوحًا واتباعًا لحجة توماس ويستون منذ أكثر من 150 عامًا، ما صاغه جيسون فيرمان Jason Furman، المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأمريكي أوباما، بالطريقة التالية. "عندما ترتفع الأجور فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. إذا ارتفعت أسعار وقود الطائرات أو مكونات الطعام، فإن شركات الطيران أو المطاعم ترفع أسعارها. وبالمثل، إذا ارتفعت أجور المضيفات أو النواذل في المطاعم، فإنهم يرفعون الأسعار أيضًا. إن هذا الوضع ينبع من الحس الجزئي والحس المشترك الأساسي basic micro & common sense."

حسنًا، قد ينبع ذلك من "الجزئي والحس المشترك الأساسي" في علم الاقتصاد السائد. لكنه مجرد خطأ واضح. وفي هذا الأسبوع، قام صندوق النقد الدولي بتجميع تحليل بيانات شاملة لحركة ارتفاع الأجور والأسعار [the IMF has compiled a comprehensive data analysis](#) يدحض بيلي وفيرمان. يتعامل صندوق النقد الدولي مع هذه الأسئلة من خلال وضع تعريف تجريبي لدوامة الأجور-الأسعار وتطبيق ذلك على قاعدة بيانات عبر الاقتصادات لأحداث ماضية episodes بين الاقتصادات المتقدمة التي تعود إلى الستينيات. أي يمتد إلى أكثر من 60 عامًا وفي العديد من البلدان.



## أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

ماذا وجد صندوق النقد الدولي: "من الصعب العثور على دوامات الأجور-الأسعار، تُعرّف على الأقل على أنها تسارع مستمر للأسعار والأجور، في السجل التاريخي الحديث. من بين 79 حدث تم تحديدها بالارتباط مع ارتفاع الأسعار والأجور التي تعود إلى الستينيات، شهدت أقلية فقط منها مزيداً من التسارع بعد الربع الثامن eight quarters. علاوة على ذلك، من الصعب العثور على تسارع مستدام في الأجور-الأسعار عند النظر إلى أحداث مماثلة اليوم، حيث انخفضت الأجور الحقيقية بشكل كبير. في تلك الحالات، تميل الأجور الاسمية إلى اللحاق بالتضخم للتعافي جزئياً من خسائر الأجور الحقيقية، ومالت معدلات النمو إلى الاستقرار عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل حدوث التسارع الأولي. لقد كانت معدلات نمو الأجور في نهاية المطاف متوافقة مع التضخم ولوحظ تشدد سوق العمل. لا يبدو أن هذه الآلية تؤدي إلى ديناميكيات تسريع مستمرة يمكن وصفها بأنها دوامة الأجور-الأسعار."

وهناك المزيد: "نحن نُعرّف دوامة الأجور-الأسعار على أنها حدث شهد على الأقل ثلاثة من كل أربعة فصول متتالية تسارعاً في أسعار المستهلك وارتفاع الأجور الاسمية." ووجد صندوق النقد الدولي أنه "ربما كان من المدهش أن أقلية صغيرة فقط من مثل هذه الأحداث قد أعقبها تسارع مستمر في الأجور والأسعار. وبدلاً من ذلك، مال التضخم ونمو الأجور الاسمي إلى الاستقرار، تاركين نمو الأجور الحقيقي دون تغيير على نطاق واسع. يشير تحليل ديناميكيات الأجور باستخدام منحني فيليبس للأجور إلى أن نمو الأجور الاسمي يستقر عادة عند مستويات تتوافق مع التضخم الملحوظ وتشدد سوق العمل. عند التركيز على الأحداث التي تحاكي النمط الأخير المتمثل في انخفاض الأجور الحقيقية وتشديد أسواق العمل، يلاحظ أن انخفاض التضخم والنمو الاسمي في الأجور كانا يميلان إلى اتباعهما [أي اتباع انخفاض الأجور وتشدد سوق العمل] - وبالتالي السماح للأجور الحقيقية باللحاق بالركب."

ماذا يستنتج صندوق النقد الدولي؟ "نستنتج أن تسريع الأجور الاسمية لا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إليه على أنه علامة على أن دوامة الأجور-الأسعار تترسخ." في فترات التضخم، تحاول الأجور فقط اللحاق بالأسعار. ولكن حتى في ذلك الوقت، فإن ارتفاع الأجور لا يسبب دوامات في الأجور-الأسعار - وهكذا تأكدت وجهة نظر ماركس.

وإذا كنت تريد دليلاً فورياً على ذلك، فاستعن بتسوية الأجور هذا الأسبوع [this week's wage settlement](#) بين أرباب العمل الصناعيين الألمان واتحاد العمال IG Metall، الأكبر في ألمانيا. وفق هذه التسوية سيحصل العمال على



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

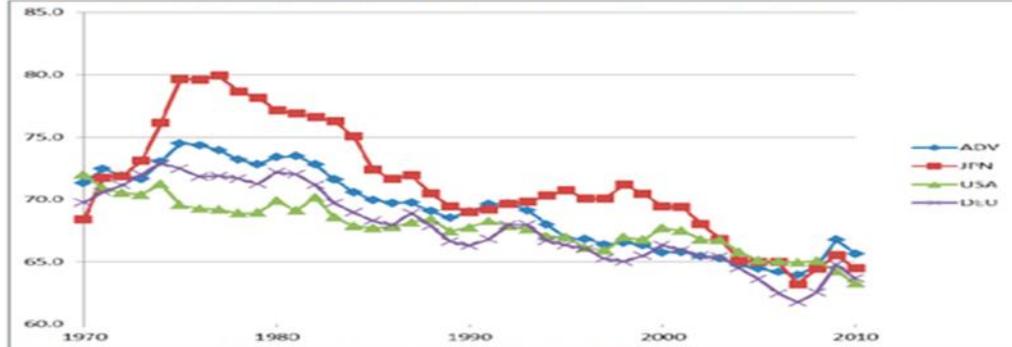
IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

زيادات في أجورهم هي أقل بكثير من معدل التضخم في ألمانيا، والذي يبلغ حاليًا أعلى مستوى في 70 عامًا عند 11.6 في المائة، وسيحصلون على 5.2 في المائة في العام المقبل و 3.3 في المائة في عام 2024، بالإضافة إلى دفعتين بمبلغ إجمالي قدره 1500 يورو. قال يورج كرامر Jörg Krämer، كبير الاقتصاديين في كومرس بنك Commerzbank، إن النقابات وأرباب العمل "توصلوا إلى حل وسط بشأن كيفية التعامل مع خسائر الدخل الناجمة عن الارتفاع الحاد في تكاليف واردات الطاقة". وأضاف: "ما كنت لأسمي هذا حتى الآن دوامة الأجور-الأسعار." في الواقع لا، لأن حتى أفضل العمال تنظيماً في ألمانيا سيتعين عليهم قبول التخفيضات في قوتهم الشرائية خلال العام المقبلين.

يؤكد تحليل صندوق النقد الدولي فقط الكثير من الأعمال التجريبية الأخرى التي تم القيام بها سابقاً. في الواقع، كانت الأجور كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع الاقتصادات الرئيسية في انخفاض منذ الثمانينيات. بدلاً من ذلك، ارتفعت حصة الأرباح. وطوال الفترة حتى عام 2019، ظلت معدلات التضخم لا تزيد عن 2-3% سنوياً.

Figure 1. Adjusted wage shares in advanced countries, Germany, the USA and Japan, 1970-2010



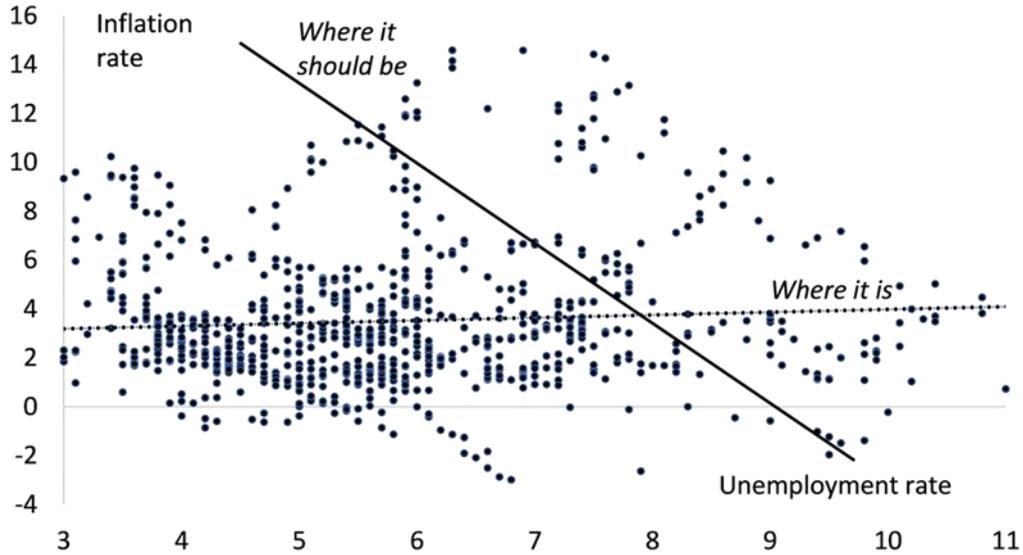
Note: ADV stands for unweighted average of high income OECD countries (without South Korea)  
Source: AMECO

أيضاً، يبدو أنه لا توجد علاقة عكسية بين التغيرات في الأجور والأسعار والبطالة – فمنحنى فيليبس الكينزي الكلاسيكي الذي يزعم بوجود هذه العلاقة قد ثبتت بأنها خاطئة. في الواقع، لوحظ هذا في السبعينيات عندما ارتفعت البطالة والأسعار معاً. وتظهر أحدث التقديرات التجريبية أن منحنى فيليبس مسطح على نطاق واسع – وبعبارة أخرى، لا توجد علاقة بين الأجور والأسعار والبطالة. ليس هناك دوامة أجور-أسعار.



## أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

Phillips curve: US unemployment rate and CPI inflation rate (%)



على الرغم من هذه الأدلة التي تدحض دوامة الأجور-الأسعار، يواصل الاقتصاد السائد والسلطات الرسمية الادعاء بأن هذا هو الخطر الرئيسي للتضخم المستمر. والسبب في ذلك ليس حقاً لأن المدافعين الاقتصاديين عن الرأسمالية يعتقدون أن ارتفاع الأجور يسبب التضخم. ذلك لأنهم يريدون "ضبط الأجور" في مواجهة التضخم المتصاعد من أجل حماية الأرباح والحفاظ عليها. ولتحقيق هذا الهدف، فإنهم يدعمون رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية التي من شأنها أن تسرع الاقتصادات في حالة ركود - قادم في العام المقبل.

كما قال جاي باول Jay Powell، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: "من حيث المبدأ ... ، من خلال تعديل moderating الطلب، يمكننا ... خفض الأجور ثم خفض التضخم دون الاضطرار إلى إبطاء الاقتصاد والركود وارتفاع معدل البطالة مادياً. لذلك هناك طريق لذلك." والأكثر وضوحاً هو أن المعلم الكينزي وكاتب العمود في فاينانشيال تايمز، مارتن [وولف Martin Wolff] طالب: "ما يتعين على [محافظة البنوك المركزية] فعله هو منع دوامة الأجور-الأسعار، التي من شأنها زعزعة استقرار توقعات التضخم. يجب أن تكون السياسة النقدية محكمة بما يكفي لتحقيق ذلك. بمعنى آخر، يجب أن تخلق/تحافظ على بعض الركود في سوق العمل.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق مترجمة في الاقتصاد السياسي

لذا فإن الهدف الحقيقي من زيادات أسعار الفائدة ليس وقف دوامة الأجور-الأسعار ولكن زيادة البطالة وإضعاف القدرة التفاوضية للعمال. أتذكر هنا تعليق ألن بود Alan Budd، كبير المستشارين الاقتصاديين لرئيس الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر في ثمانينيات القرن الماضي: "ربما كان هناك أشخاص يتخذون القرارات السياسية الفعلية ... الذين لم يصدقوا أبدًا للحظة أن هذه هي الطريقة الصحيحة لتقليص التضخم. ومع ذلك، فقد رأوا أن [المذهب النقدي] سيكون وسيلة جيدة للغاية لرفع [مستوى] البطالة، وكانت زيادة البطالة وسيلة مرغوبة للغاية لتقليل قوة الطبقات العاملة." ■

(\* اقتصادي ماركسي بريطاني.  
(\*\*) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>